المحاضرة 09: تطور النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفيا تابع للمستعمر، وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي. وبسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية والمغادرة الجماعية للمعمرين الذين كانوا يسيطرون على النشاط الاقتصادي، واجهت الجزائر وضعا مزريا وصعبا تمخض عنه نظام مصرفي مزدوج، أحدهما قائم على أساس ليبرالي، والآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة

أولا- مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري:

كخطوة أولى بدأت الجزائر في عملية بناء النظام المصرفي بتأسيس مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية التي تخدم مصالح التنمية. واتخذت عدة إجراءات تهدف لترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية في مجال النقد والمال أهمها:

1. إنشاء الخزينة الجزائرية وفصلها عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 29 أوت 1962 .
2. إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ - 13 ديسمبر 1962 ، كما أنشأت العملة الوطنية تحت اسم الدينار الجزائري في 10 أفريل 1964 .
3. إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية CADفي 07 ماي 1963 ، ثم تحول إلى بنك BADفي 1972 ؛
4. إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEPفي 10 أوت 1964 ، مهمته جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد لتمويل السكن وقروض الجماعات المحلية ثم تحول إلى بنك وطني للإسكان في 1971 بقرار من وزارة المالية.
5. تأميم البنوك التجارية: بسبب امتناع البنوك الأجنبية عن تمويل المؤسسات العامة الوطنية، قامت الجزائر بتأميمها بدمج مجموعة من البنوك التي كانت متواجدة، وبذلك أنشأ كل من:
6. البنك الوطني الجزائري : BNAفي 13 جوان 1966 ، مهمته تمويل القطاع الاقتصادي عموما والعمليات المصرفية التقليدية.
7. القرض الشعبي الجزائري : CPAفي 29 ديسمبر 1966 ، يمارس جميع العمليات المصرفية، إضافة إلى تمويل السياحة والبناء والري والصيد البحري، وكذلك الصناعة التقليدية والمهن الحرة.
8. البنك الخارجي الجزائري : BEAفي 01 أكتوبر 1964 .

ثانيا- الإصلاحات المصرفية قبل 1990 :

1. الإصلاح المالي 1971 :

جاءت إصلاحات 71 لحل مشاكل نظام التمويل، وارتكزت على عدة مبادئ أهمها:

- ✓ مبدأ مركزية الموارد المالية: وحصرها في الخزينة العمومية بغرض استغلالها بشكل أمثل.
- ✓ مبدأ التوزيع المخطط للائتمان: حيث قسمت الاستثمارات إلى استثمارات المشاريع العامة ومشاريع طويلة الأجل تمول مباشرة من طرف الخزينة، أما الاستثمارات القصيرة الأجل فتمول من طرف البنوك التجارية؛

- ✓ مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية من قبل البنوك: كونها الوسيط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات، مع التزامها بتقديم محاضر وتقارير للبنك المركزي ووزارة المالية تتضمن كيفية استعمال المؤسسات للأموال.
- ✓ مبدأ التوطين المصرفي الموحد: حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد على مستوى التراب الوطني، وتركز عملياتها وحساباتها فيه.
- ✓ ورغم ذلك برزت عدة نقائص في دور الوساطة نذكر منها:
- ✓ سيطرة الخزينة على عمليات التمويل والاستثمار وحصر نشاط البنوك في قروض الاستغلال
- ✓ عدم وجود قانون مصرفي موحد ينظم دور الوساطة المالية، وانحصار قرار السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية.
- ✓ وجود نزاع من جهة على مستوى السلطة النقدية وتناقضات بين المهام والأوامر المتخذة من طرف كل من البنك المركزي ووزارة المالية، ومن جهة أخرى عدم احترام البنوك التجارية لمبدأ التخصص.

2.الإصلاحات الهيكلية في فترة الثمانينات:

عرفت هذه الفترة إعادة هيكلة لبعض البنوك، وتوقف معظم المخططات التنموية بعد 1985 ، بسبب انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات، وبالتالي إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد والقطاع المصرفي، فأنشأ كل من:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية : (BADR)في 13 مارس 1982 ، لتمويل الأنشطة الفلاحية والصناعات التقليدية والحرفية.

2. بنك التنمية المحلية : (BDL)في 30 أفريل 1985 لتمويل عمليات الاستثمار المخططة من طرف الجماعات المحلية.

وعموما تميزت هذه المرحلة بقصور كبير في دور الجهاز المصرفي، حيث كان مجرد وسيط إداري لنقل التدفقات المالية من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية. وهو ما استدعى إصلاحات مصرفية عميقة تجسدت سنة 1986

- الإصلاح المصرفي 1986 :

المتعلق بنظام البنوك والقرض، أين أدخلت إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية، ومن أهم الأفكار التي تضمنها:

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك.
- ✓ استعادة مؤسسات التمويل لدورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض وحق متابعة استخدامها.
- ✓ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل؛

✓ إنشاء هيئات رقابية على الجهاز المصرفي؛

-الإصلاح المصرفي 1988 :

جاء القانون 88 - 06 المؤرخ في 12 / 01 / 1988 ليعيد للبنوك استقلاليتها، وتعويدها على العمل بمبدأ المتاجرة الذي تفرضه قواعد اقتصاد السوق، وبالتالي إلغاء التوطين الإجباري وتخلي الخزينة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية، ليسند ذلك إلى البنوك.

ثالثا- تطور النظام البنكي بعد قانون 90 - 10 :

- الجهاز المصرفي في إطار قانون 90 - 10 : لم تأت إصلاحات 1986 و 1988 بنتائج مرضية، وهو ما استدعى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية من خلال إصدار قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، بهدف:

1. استعادة البنك المركزي لدو ره في قمة الجهاز المصرفي وتسيير شؤون النقد والقرض، وأضحى فعليا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها وملجأ لإقراضها.

2. إبعاد الخزينة عن تمويل الاقتصاد وجعله من مسؤولية البنوك.

3. تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين.

4. تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية.

وبذلك يكون النظام المصرفي على ضوء الإصلاح 90 - 10 متكونا من:

- البنك المركزي كمؤسسة نقدية مستقلة.

- البنوك والمؤسسات المالية

- هيئات الرقابة وتتمثل في اللجنة المصرفية التي تسهر على حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك ومعاقبتها على المخالفات المثبتة.

رابعا: هيكل النظام البنكي الجزائري:

❖ **بنك الجزائر:**

يحتل قمة هرم الجهاز المصرفي ويسمى بنك الحكومة أو بنك الدولة، ويعتبر المسؤول عن تنظيم وإدارة شؤون النقد والجهاز المصرفي، ويقود السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني. يقنن ويحدد الهيكل النقدي المصرفي، قصد تحقيق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بتنظيم الإصدار النقدي للعملة الوطنية، ووظيفة بنك الحكومة ومستشارها المالي وإدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي، و يمثل المقرض الأخير لبقية البنوك

ويحتفظ بالاستقلال المالي، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، يوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج.

وحسب قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من قبل بنك الجزائر في 2020 ، أصبحت تتكون من ما يلي:

❖ **البنوك :**

ترميزه	اسم البنك
BNA	البنك الوطني الجزائري
BEA	بنك الجزائر الخارجي
BDL	بنك التنمية المحلية
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CPA	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط

Banque Al Baraka Algerie	بحريني جزائري	بنك البركة الجزائر
Bank ABC	بحريني جزائري	المؤسسة المصرفية العربية الجزائر
Arab Bank Algeria	أردني جزائري	البنك العربي الجزائر
Gulf Bank Algeria	كويتي جزائري	بنك الخليج الجزائر
Trust bank Algeria	كويتي جزائري	بنك الثقة الجزائر
Housing Bank for Trade and Finance Algeria	أردني جزائري	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
Al Salam Bank	البحرين	بنك السلام الجزائر
Citibank	أمريكي	Citibankسيتى بنك الجزائر

HSBC Algeria	بريطاني	إتش إس بي سي الجزائر
Natixis - Banque	فرنسي	بنك ناتكسيس الجزائر
Societe Generale Algerie	فرنسي	سوسيتيه جنرال الجزائر
BNP Paribas el Djazair	فرنسي	باريبا الجزائر

Crédit agricole CIB	فرنسي	قرض الفلاحة وبنك المؤسسات الاستثمارية الجزائر
Calyon Algérie	فرنسي	كاليون الجزائر

❖ المؤسسات المالية:

- شركة إعادة التمويل الرهن العقاري
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
- ا لجزائر إيجار
- إيجار ليزينغ ا لجزائر
- الشركة العربية للإيجار المالي
- Cetelem Algerie سيتي لام الجزائري
- MLA Leasing القرض الإيجاري المغاربي ا لجزائري
- SNL الشركة الوطنية للقرض الإيجاري
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف